الأمم المتحدة

A/66/387–S/2011/596

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٥ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه البيانات الصادرة عن وزارة خارجية جورجيا ردّا على اعتماد مجلس الدوما قانونيْن بشأن التصديق على اتفاقيتين لإنشاء قواعد عسكرية متكاملة في الأراضي الجورجية المحتلة، وعلى ما أعرب عنه وزير خارجية روسيا من آراء خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ضمن إطار الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وعلى حضور وفد روسي بقيادة رئيسة مجلس روسيا الاتحادي مراسم ”تنصيب“ من يسمى ”برئيس أبخازيا“ (انظر المرفقات الأول والثاني والثالث).

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) السفير ألكسندر **لومايا**
الممثل الدائم

041011 041011 11-52630 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول بالرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة خارجية جورجيا ردّا على اعتماد مجلس الدوما قانونيْن بشأن التصديق على اتفاقيتين لإنشاء قواعد عسكرية متكاملة في الأراضي الجورجية المحتلة

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، صدّق مجلس الدوما بالاتحاد الروسي على قانونيْن بشأن التصديق على ما يسمى ''اتفاق إنشاء قاعدة عسكرية روسية متكاملة في إقليم ما يعرف بجمهورية أبخازيا'' (بين الاتحاد الروسي ونظام الاحتلال الذي أنشأه في أبخازيا) وبشأن التصديق على ما يسمى ''اتفاق إنشاء قاعدة عسكرية روسية متكاملة في إقليم ما يعرف بجمهورية أوسيتيا الجنوبية''(بين الاتحاد الروسي ونظام الاحتلال الذي أنشأه في منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية).

ويسعى الاتحاد الروسي، بموافقة هيئته التشريعية رسميا على هذه الإجراءات غير القانونية وغير المسؤولة، إلى إضفاء طابع الشرعية على إنشاء قواعد عسكرية روسية (من دون موافقة الحكومة الجورجية) على الأراضي التي تقع تحت سيادة جورجيا، وهو يواصل عسكرته السريعة للأراضي الجورجية المحتلة في انتهاك لأحكام معاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وهذا ما يشكل دليلا آخر على أنّ روسيا – بتوقفها عن التقيد بأحكام هذه المعاهدة – قد هيّأت الظروف المناسبة لكي تتوسع قواتها العسكرية من دون ضابط داخل منطقة انطباق الاتفاقية.

وهذه الخطوات البالغة الخطورة التي اتخذتها روسيا في انتهاك لالتزاماتها الدولية ولقواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها عالميا لا تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في مناطق القوقاز والبحر الأسود وبحر قزوين فحسب، بل أيضا تهديدا للسلام والاستقرار في أوروبا بأكملها.

وتعرب جورجيا عن إدانتها للإجراءات التي اتخذتها روسيا، وهي تهيب بالمجتمع الدولي الضغط على الاتحاد الروسي وحمله على احترام التزاماته الدولية والشروع فورا في سحب قواته من الأراضي الجورجية.

تبيليسي، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المرفق الثاني بالرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة خارجية جورجيا ردّا على ما أعرب عنه وزير خارجية روسيا من آراء خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ضمن إطار الدورة السادسة والستين للجمعية العامة

في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حاول وزير خارجية روسيا سيرجي لافروف، مرة أخرى، في خطابه أمام الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، أن يتّهم جورجيا بأنّها كانت البادئة بالأعمال العدائية التي اندلعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وأكّد مرة أخرى استعداد موسكو لأن تكون ''الضامن للترتيبات المتعلقة بعدم استخدام القوة بين جورجيا أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا''.

إنّ روسيا، بهذه البيانات، مستمرة في محاولاتها الكاذبة والمتعالية من أجل طمأنة المجتمع الدولي بأنّها من حفظة السلام وليست طرفا في النزاع، وأنّ الحكومة الروسية قادرة بذلك على ضمان السلام والأمن في المنطقة. فموسكو، بهذا العمل، تحاول مرة أخرى أن توجد من الأوهام ما يدفع إلى الاعتقاد بأنّ أنظمة الاحتلال التي أقامتها في الأراضي الجورجية المحتلة هي أنظمة خاضعة للقانون الدولي. وخطاب السيد لافروف يشير أيضا بلا لبس إلى أن الحكومة الروسية تتابع محاولاتها الرامية إلى إنشاء ما يسمى ''بخطوط الفصل'' و ''مناطق النفوذ الخالصة'' في أوروبا.

وما فتئ الاتحاد الروسي، منذ أن استعادت جورجيا استقلالها، يسعى متعمدا إلى تقويض مقومات الدولة الجورجية وسيادتها وسلامة أراضيها، وهو قد دأب وبشكل صارخ على انتهاك العديد من مبادئ القانون الدولي وقواعده الجوهرية. إنّ روسيا لا تعير اهتماما للالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن ذلك أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجورجية كانت قد أعربت من جانب واحد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عن استعدادها للتقيّد بمبدأ عدم استخدام القوة. بيد أن روسيا لم ترد بالمثل حتى الآن. فالاتحاد الروسي ملزم – كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ – بتجديد التزامه الذي قطعه بعدم استخدام القوة ضد جورجيا، والحكومة الروسية لن يكون بوسعها أن تتنصل من هذا الالتزام بإصدارها لبيانات

من قبيل ما أدلى به مؤخرا السيد لافروف. إذ ستكون القضايا الرئيسية للجولة السابعة عشرة من محادثات جنيف، التي ستُعقد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، هي الالتزام بمبدأ عدم استخدام القوة، وإنشاء آلية دولية لضمان أمن الأراضي الجورجية المحتلة، وتحقيق عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

ويكتسي بيان السيد لافروف عن ''حفظ السلام'' قدرا خاصا من السخرية عندما يرى المرء أنّ روسيا قد نشرت قوات هجومية على الأراضي الجورجية المحتلة وأنّ الجيش الروسي يقوم بتدريب هذه القوات المحتلة، ويسرع بتكوين المخزونات من العتاد، ويكثر من الحديث بنبرة عسكرية. وسيذكر الجميع لا محالة ذلك العضو بمجلس الدوما الروسي الذي تحدّث منذ عدة أيام عن ضرورة الشروع في حرب على جورجيا قبل عام ٢٠١٤.

وعلى ضوء ما تقدّم، يتضح أنّ الاتحاد الروسي عليه القيام – في أقرب وقت ممكن – بتجديد التزامه بموجب القانون الدولي في ما يتعلق بعدم استخدام القوة ضد جورجيا. فبهذه الإجراءات وحدها ستكون روسيا قادرة على إدخال تحسينات طفيفة على الاستقرار والأمن في المنطقة.

تبيليسي، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المرفق الثالث بالرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة خارجية جورجيا ردّا على حضور وفد روسي بقيادة رئيسة مجلس روسيا الاتحادي مراسم "تنصيب" من يسمى "برئيس أبخازيا"

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حضر وفد روسي بقيادة رئيسة مجلس روسيا الاتحادي، فالنتينا ماتفيينكو، مراسم ''تنصيب'' من يسمى ''برئيس أبخازيا'' في منطقة أبخازيا الجورجية المحتلة.

وليس يخفى أنّ ما يُسمى ''بالزيارات الرسمية'' التي يقوم بها مسؤولون روسيون سامون إلى أراض محتلة تابعة لدول ذات سيادة ما هي إلا محاولات لإضفاء شرعية من ضرب الخيال على الأنظمة التي أقامها الاتحاد الروسي نفسه في الأرضي المحتلة الجورجية. فمن الواضح أنّ مثل هذه ''الزيارات الرسمية'' إلى منطقة أبخازيا أو منطقة تسخينفالي لا تغير شيئا بالنسبة لأنظمة الاحتلال هذه. إذ لم تسفر الجهود الروسية حتى الآن سوى عن تحويل المنطقتين الجورجيتين المحتلتين إلى قاعدة عسكرية هائلة – تشكّل مصدرا رئيسيا لزعزعة استقرار منطقة البحر الأسود وأوروبا ككل.

والزيارة الأخيرة التي قامت بها رئيسة مجلس روسيا الاتحادي المنتخبة والمعيّنة حديثا تشكّل خرقا واضحا للدستور الجورجي ولقواعد القانون الدولي ومبادئه المسلّم بها لدى الكل، وأيضا انتهاكا لسيادة الدولة الجورجية. وقد أثبت الاتحاد الروسي مرة أخرى أنه لا يُعير اهتماما للالتزامات الدولية، وأنّه لم يعقد ولن يعقد العزم على احترام أي من أحكام اتفاق وقت إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وتهيب وزارة خارجية جورجيا بالمجتمع الدولي الضغط على الاتحاد الروسي وحمله على احترام التزاماته الدولية والشروع فورا في سحب قواته من الأراضي الجورجية.

تبيليسي، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١